الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الأدب واللغة العربية بسكرة

محاضرات

تداوليات

المحاضرة الثانية 2021/04/01

الأستاذ لحسن عـزوز

السنة أولى ماستر

نقد حديث و معاصر

السداسي الثاني

2021/2020

النظرية التداولية: المفهوم والتصور (2)

منقول عن مجلة المثقف

2- الفرق بين الدلالة والتداولية:لقد ظل التفكير المنطقي في الغرب إلى عهد قريب كما يقول موريس(Moris (ch في مقالته "أسس نظرية علم العلامات" 1938، يفصل بين المعنى الدلالي والمعنى التداولي، ذلك أن هذا الفكر يعتقد أن العلاقة التمثيلية للجمل بواقع الأشياء الذي تعبر عنه، هي العلاقة الدلالية الحقيقية بامتياز، وهي علاقة متميزة ومستقلة عن العلاقة التداولية، التي تربط تلك الجمل بالمتلفظين بها.

وبقي التفكير المنطقي في الغرب أيضا، يعتقد انه بالإمكان الفصل بين البعدين الدلالي والتداولي، ودراستهما بشكل مستقل عن بعضهما البعض.

وقد حدد موريس Morisدور القواعد التداولية، بالمقارنة مع كل من القواعد التركيبية والدلالية كما يلي:

- إن دور القواعد التركيبية، هو تحديد العلاقات التي تربط بين بعض الدوال وبعضها الأخر داخل التركيب.

- أما دور القواعد الدلالية، فهو تحديد العلاقات التي تربط بين العلامات وعالم الأشياء التي تحيل عليها.

- إن دور القواعد التداولية هو أن تحدد لمستعملي العلامات، الشروط التي تمكنهم من الاستعمال الجيد لتلك العلامات.

وفي سنة 1946 قدم موريس Moris (ch) في كتابه "العلامات، اللغة والسلوك"، تعريفا للتداولية ظهرت عليه أثار النزعة الفلسفية السلوكية، مؤكدا بأن التداولية هي القسم من السميوطيقا الذي يبحث في أصل العلامات واستعمالها وأثارها السلوكي، أما علم الدلالة فيبحث في دلالة العلامات في كل مظاهرها الممكنة، بينما يعالج علم التركيب طرق التأليف بين العلامات دون الاهتمام بدلالتها الخاصة، أو بعلاقتها بالسلوك الذي تظهر من خلاله.

أما كارناب CARNABوهم من الفلاسفة الوضعيين الجدد، فقد عرف هو الأخر التداولية بالمقارنة مع كل من التركيب والدلالة، حيث أكد على أننا إذا اشرنا أثناء الدراسة إلى دور المتكلم أو بعبارة اشمل مستعمل اللغة، فإننا نكون في حقل التداولية، أما إذا اغفل الإشارة إلى دور المتكلم/ مستعمل اللغة، فإننا نكون في حقل الدلالة، أما إذا غضضنا الطرف عن عالم الأشياء ذاتها، فإننا نكون في حقل التركيب.

ويعرف موشلير MOUCHLERالتداولية مقارنة مع التركيب والدلالة بأنها: دراسة معنى الملفوظات داخل سياقاتها الاستعمالية، إن موضوعها ليس هو وصف دلالة الجمل الذي هو من اختصاص الدلالة، بل هو وصف وظيفة الفعل اللغوي عندما يتحقق من خلال ملفوظ ما، وإذا كانت الجملة بالمفهوم النحوي تشكل الوحدة التحليلية الكبرى في علم التركيب، وإذا كانت القضية بالمفهوم المنطقي تشكل هي أيضا الوحدة التحليلية الدلالية الكبرى، فان الفعل اللغوي هو ما يشكل الوحدة التحليلية الصغرى بالنسبة للتداولية.

وإذا حاولنا نقل هذه التعاريف من المجال العام للسميوطيقا إلى المجال اللساني الخاص، أمكن أن نعرف أي لسان- باعتباره نسقا سميوطيقيا خاصا- بأنه نسق من الدوال اللسانية تساهم في تنظيمها ثلاث مجموعات من القواعد وهي:

- القواعد التركيبية

- القواعد الدلالية

- القواعد التداولية.

وهكذا فإذا كان دور علم الدلالة ينحصر في البحث في العلاقات التمثيلية القائمة بمقتضى الوضع والاصطلاح، بين العبارات اللغوية والأشياء، أو الأحداث الخارجية التي تمثلها تلك العبارات، فإن دور التداولية هو البحث في العلاقات التي تنشأ أثناء التخاطب بين مستعملي تلك العبارات، وذلك طبعا بعد أن تكون قد استوفت شروط الصحة النحوية والدلالية.

وهكذا ففي مقابل علم الدلالة الذي يتخذ من فكرة شروط الصدق الفكرة المحورية والأساس في دلالة الجمل، تقف المقاربة التداولية للغة بصفة عامة والأفعال اللغوية بصفة خاصة، لتحديد معنى كل فعل لغوي من خلال وظيفته التواصلية التداولية، وهي بذلك تعطي صورة عن المعنى القائم؛ ليس على الوظيفة التعينية أو التمثيلية للملفوظات، بل على الوظيفة التلفظية. وهي بذلك تؤكد على أن الفعل اللغوي هو فعل تلفظي، بمعنى شروط الاستعمال الجيد والناجح للأفعال اللغوية، وفي مقدمتها ملائمة هذه الأفعال لسياقها اللساني ومقامها التداولي، وهو ما عبرت عنه البلاغة العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وفي إطار مناقشة هذا التصور المنطقي للعلاقة بين المعنى الدلالي و المعنى التداولي، يمكن أن نقول بأنه على الرغم من أن موضوع التداولية هو دراسة استعمال اللغة داخل الخطاب، أي اللغة باعتبارها وقائع تلفظية محسوسة مُسيقة- أي داخل سياق ما- ، فإنها تهتم كما في علم الدلالة بعنصر المعنى.

وهكذا فمحاولتنا التعرف على دلالة الكثير من العناصر اللغوية، يُحيلنا في الواقع على استعمالها، فعندما نتلفظ بجملة خبرية، فإننا نحيل بها على واقع معين للأشياء التي نتحدث عنها، فواقع الأشياء هذا لا تعكسه أو لا تصوره البنية اللسانية للجملة بشكل تام وكامل، فلكي نحدد ما يتحدث عنه المتكلم، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار؛ ليس فقط الجملة التي ينطق بها؛ ولكن أيضا سياق التلفظ أو المقام التخاطبي.

1- نظرية أفعال الكلام:

تعد نظرية الأفعال اللغوية إحدى أهم النظريات الفلسفية اللغوية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين في انجلترا، وهي وإن كانت اليوم تصنف ضمن موضوعات البحث اللساني الدلالي التداولي، فإن منشأها الأول على يد أوستن Austin، كان في أحضان الجدال والنقاش الفلسفي الذي ساد جامعة أكسفورد خلال الأربعينيات من القرن العشرين حول صلاحية اللغة العادية، باعتبارها أداة للتعبير عن القضايا الفلسفية والمنطقية، هذا النقاش الذي جاء كرد على متزعمي الدعوة إلى أطروحة اللغة المثالية[27] .

وهكذا جاءت نظرية أفعال الكلام لجون أوستنAustin، لتجسد موقفا مضادا للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي؛ الذين دأبوا على تحليل معنى الجملة مجردة عن سياق خطابها اللغوي، إضافة إلى ما وصفه أوستن بالاستحواذ أو التسلط المنطقي؛ القائل بأن الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية، وما عداها من أنماط مختلفة للجملة هي مجرد أشكال متفرعة عنها.

وانطلاقا من هذا اعترض أوستن Austin على توجه النزاعات الصورية التي لم تهتم إلا بالجمل الخبرية، ساعيا إلى رسم مسالك جديدة لتناول الظواهر التي استهدف البحث فيها. فاللغة ليست مجرد أداة للإخبار والوصف، بل وسيط لبناء الواقع والتأثير فيه وتحويله، وعليه فموضوع البحث يرتكز على ما نفعله بالتعابير التي نتلفظ بها[28].

ويميز أوستن Austin بين الاستخدام الاعتيادي للغة، وبين استخدام أخر يصفه بالتطفل، ويعني به التطفل على الاستخدام الاعتيادي للغة، ويمثل للاستعمال المتطفل بالكتابة الشعرية والروائية والمسرحية... وبذلك

يكون قد فتح بابا واسعا وأفاقا جديدة أمام نظرية أفعال الكلام، التي " تذهب ضمن تصوراتها إلى القول بان الجمل اللغوية لا تنقل مضامين مجردة ونمطية، بل تختلف بحسب عوامل منها: الذات والسياق، بالإضافة إلى مقتضيات أخرى تسهم في تحديد دلالة اللفظ وقوته"[29].

يرى أوستنAustin أن الأقوال اللغوية تعكس نمطا اجتماعيا أكثر منها أقوالا يتعاورها مفهوما الصدق والكذب، التي نجدها عند الفلاسفة الذين درسوا المعنى في إطار ما عُرف بالمعنى القضوي للجملة الخبرية، وهي الجملة التي يمكننا الحكم عليها قضويا بالصدق أو الكذب، وقدم أوستن أمثلة يوضح فيها انه ليست كل الجمل جملا خبرية، وبين كيف أن اللغة يمكن أن تُستخدم لتنجز وعدا أو تصريحا... إلى غير ذلك من الأفعال التي يقترن القول فيها بانجاز الفعل.

وأكد أوستن على أننا حين نتلفظ بجملة ما، فإننا نقوم بثلاثة أفعال هي:

فعل التلــفظ: ويقصد بذلك الأصوات التي يُخرجها المتكلم؛ والتي تمثل قولا ذا معنى، أي النطق بالألفاظ التي تتضمنها الجملة مع ما تحتويه من دلالة معينة.

فعل قوة التلفظ: ويقصد بذلك أن المتكلم حين يتلفظ بقول ما؛ فهو ينجز معنى قصديا، أو تأثيرا مقصودا، وهو ما أسماه أوستن بقوة الفعل، وقد اشترط أوستن لتحقق هذا المعنى الانجازي ضرورة توفر السياق العُرفي؛ لغة ومحيطا وأشخاصا... فعبارة مثل:

ـ سأحضر لرؤيتك غدا.

يعتمد معناها الانجازي الوعد هنا على مدى تحقق شروطها، بحيث يكون المتكلم قادرا على الإيفاء بوعده، وأن ينوي فعل ذلك، وأن يكون واثقا من أن المستمع يرغب في رؤيته، ذلك لان انتفاء رغبة المستمع في رؤية المتكلم، قد يحيل المعنى الانجازي هنا من وعد إلى وعيد.

فعل أثر التلفظ: ويعني بذلك أن الكلمات التي يُنتجها المتكلم في بنية نحوية؛ منتظمة مُحملة بمقاصد معينة في سياق محدد، تعمل على تبليغ رسالة وتُحدث أثرا عند المتلقي[30].

لقد ميز أوستن Austin بين نوعين من الأقوال: النوع الأول سماه بالأقوال الانجازية، والنوع الثاني سماه بالأقوال التقريرية، وكان الغرض من ذلك التميز هو التأكيد على أن كثير من الجمل والعبارات التي يشملها الحديث ليست خبرية، ولا تخضع لمفهوم الصدق والكذب، على أساس أن اللغة تشتمل على أسئلة وعبارات تعجب وأوامر...

وحتى لا يوصف فعل الكلام بالطائش أو غير الموفق، فإن أوستن حدد شروطا لا بد من احترامها لكي يكون الفعل ايجابيا وهي:

1- أن يكون هناك الطقس العُرفي مقبولا، وأن يكون له تأثيره العرفي أيضا، ثم أن يشتمل الطقس أو الأسلوب العرفي على التلفظ بكلمات محددة، من قبل أشخاص محددين في ظروف محددة.

2- أن يكون الأشخاص المحددون وكذلك الظروف مناسبة لتنفيذ الطقس العرفي المحدد.

3- أن يتم تنفيذ الطقس العرفي على نحو صحيح من قبل جميع المشاركين فيه.

4- أن ينفد الطقس كاملا.

وقد أضاف أوستن Austin إلى هذه الشروط شرطا أخر وهو شرط الصدق[31]، أي أن تتوفر للمشاركين المشاعر والأفكار والنوايا الأساسية، التي يقتضيها الطقس العرفي علاوة على دوام واستمرار تمسك المشاركين بالسلوك العرفي.

وبناء على ذلك فإذا انتفى تحقق الصدق في انجاز الفعل، فإنه يمكننا وصف الأمر هنا بسوء استخدام فعل الكلام. ومثال ذلك قولك: أراهن على فعل شيء، دون أن تنوي الفعل، أو قولك: أعدك بالوفاء بالأمر، في حين أنك عازم على عدم الإيفاء بوعدك.

لذلك أكد أوستن Austinعلى أن غياب الانضباط والاستقامة في القول والفعل قد يفضيان بنا إلى الوقوع في تناقضات تجعل الحوار يفقد سلامته ومصدقيته[32].

وقد توالت الدراسات والأبحاث حول هذه النظرية، سواء بالتجاوز للتصورات النظرية التي قامت عليها، أو بالتقويم والتطوير لهذه التصورات كما فعل سورل.

لقد عمل سورل Searle على تطوير نظرية أفعال الكلام لأوستن، دامجا بذلك تحليلات غرايس المتعلقة بمقاصد المتكلم، ودراسة المعنى التي عارض غرايس من خلالها المفهوم الشكلاني في نظرية الدلالة، القائل بأن المعنى العام المتعارف عليه للكلمة يحدد أيا من المعاني التي يمكن أن تستتبعها الكلمة في استخداماتها المختلفة، فغرايس Grice يرى أن معنى الكلمة يشتق من وراء قصد المتكلم للنطق بتلك الكلمة، فهو يؤكد على أن ما يعنيه متكلم بعلامة ما في مناسبة ما، قد ينحرف عن المعنى السياقي لتلك العلامة.[33]

إذا كان سورلSearle قد تابع البحث وتقويم وتطوير النتائج التي حصل عليها أوستن، وذلك بالاهتمام بالجانب اللغوي واللساني في تحليلاته، فإنه قد ركز بالأساس على أفعال الكلام غير المباشرة، مع تحديد شروط كفاية الفعل الكلامي لضمان الانجاز الموفق وهذه الشروط هي كالأتي:

* شرط مضمون القضية: وظيفته وصف مضمون الفعل، إذ يمكن أن يكون مجرد قضية بسيطة أو دالة قضوية أو فعلا للمتكلم أو فعلا لأحد المتخاطبين.

* الشروط التمهيـدية: تتعلق بما يعلمه المتكلم عن قدرات واعتقادات ومقاصد المستمع، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بينهما. وتقتضي توفر الشروط الأولية لتحقيق الفعل الكلامي المباشر، فلو تعلق الوضع مثلا بالأمر فمن الواجب أن يتمتع الآمر بسلطة تخول له إصدار الأمر، كما تقتضي أن يعلم الآمر أن المأمور قادر على انجاز ما أمِرَ به، كما يفترض أن يكون على بينة من أن المأمُور لن يقوم بذلك الفعل بدون أمر.

* شـروط الصـدق: تتحدد في الحالة النفسية التي يكون فيها المتكلم أثناء فعل الكلام، إذ يُطلب منه لحظة انجاز فعل الكلام أن يكون جادا وصادقا.

* الشروط الجوهرية: تهتم بالأغراض التواصلية لفعل الكلام، التي تلزم المتكلم بواجبات معينة، إذ عليه أن يكون منسجما في سلوكياته مع ما يفرض عليه ذلك الفعل، فلو أخذنا الأمر فهو يعني وجوب أن يكون المتكلم الآمر قادرا ولديه رغبة، إذ لا يحاول القيام بفعل تكلمي متى علم مسبقا بأن مآله الإخفاق والفشل[34].

هذا وقد حاول سورلSearle أن يحصر أفعال الكلام في اللغة عبر تصنيفه لها في خمسة أنماط رئيسة:

1 أفعال تمثيلية: وهي الأفعال التي تلزم المتكلم بصدق القضية المعبر عنها ومن أمثلتها أفعال التقرير والاستنتاج...

2 أفعال توجيهية: وهي الأفعال التي تمثل محاولات المتكلم لتوجيه المستمع للقيام بعمل ما، ومن أمثلتها أفعال الطلب والسؤال.

3 أفعال التزامية: وهي الأفعال التي تلزم المتكلم بالنهوض بسلسلة من الأفعال المستقبلية، ومن أمثلتها أفعال العرض والوعد والوعيد.

4 أفعال تعبيرية: وهي الأفعال التي تعبر عن حالة نفسية المتكلم، ومن أمثلتها الشكر والاعتذار والترحيب والتهنئة.

5 أفعال إعلانية: وهي الأفعال التي تحدث تغيرات فورية في نمط الأحداث العرفية التي غالبا ما تعتمد على طقوس اجتماعية تتسم بالإطالة، ومن أمثلتها إعلان الحرب وطقوس الزواج[35]...

وقد أكد سورلSearle أيضا على وجود أفعال مباشرة وأخرى غير مباشرة، في إشارة منه إلى تفادي طبيعة التعابير اللغوية المتداخلة والمتبادلة؛ مُشيرا إلى أننا في السؤال التالي: هل يمكنك أن تفتح الباب؟. ننجز طلبا غير مباشر، والواقع أن العلاقة بين الطلب والسؤال قريبة.

تعتبر نظرية أفعال الكلام من بين أولى النظريات التي حاولت البحث في العلاقة بين الفعل والإيصال، إلا أنها واجهت نقدا واسعا خاصة لمعجمها الاصطلاحي، ولكونها أيضا قصرت تمييزها بين أفعال التلفظ الثلاثة على النتاج اللغوي فحسب، في حين أن مفهوم السياق العرفي وهو المفهوم المركزي لهذه النظرية، يقتضي اشتمالها لأنظمة التواصل والإشارات عامة؛ اللغوية منها وغير اللغوية.

لقد ظل مفهوم السياق العرفي مثار نقاش بين الدارسين، ولهذا السبب أكد أوستن بأنه من الصعب أن تحدد أين يبدأ العرف وأين ينتهي. كما وُجه النقد إلى هذه النظرية على أساس أن مؤسسيها انشغلا بالتقديم والعرض لنموذج أحادي في تناولهما لأفعال الإيصال، كما فعل سورلSearle مع فعل الوعد.

ويحبذ كثير من الدارسين المهتمين بهذه النظرية، أن تحرص في عرضها وتفسيرها للإيصال، على تبني مفهوم واسع يُحاكي المفهوم الشامل الذي طرحه فتجنشتاين Wittgenstein[36] 1953 وهو العاب اللغة، والذي يؤكد على أن معاني الكلمات فضفاضة تتحد مع استخداماتها المختلفة والخاصة بالعاب اللغة. ويرى كذلك بأن الاعتقاد بأن اللغة يمكن أن تأسر الواقع ضرب من الخداع والسحر.

كما انتقد اللساني ليتش37] Leitch] هذه النظرية معيبا عليها في الأساس خلطها بين الفعل الوظيفي وبين الفعل الانجازي، ثم ربط لاحقا في طرحه لمفهوم التأدب نوعين من الأفعال الانجازية التي صنفها سورلSearle، وهي الأفعال التوجيهية والأفعال الالتزامية بالأهداف التنافسية في مبدءا اللباقة، مشيرا إلى انه كلما كانت قوة القول غير مباشرة، كلما كانت أكثر تأدبا.

وعلى العموم فإن هذه النظرية ذات فائدة كبيرة، خاصة في تركيزها على مفهوم السياق والمحيط وعلاقات الأشخاص، وهو الأمر الذي حد من سلطة وأحادية التصور التلقيدي المرتكز على الجملة الخبرية في دراسة المعنى.

وتأسيسا على ما سبق فإن الفرضية الأساس التي قامت عليها نظرية أفعال اللغة، هي أن التكلم هو تبادل للأفكار، لكنه أيضا وفي ذات الوقت تحقيق لأفعال لغوية محكومة بقواعد دقيقة، وهذه الأفعال يمكن أن ينتج عنها تغيير في وضعية المتلقي أو تعديل في نسق معتقداته، وبالمقابل فإن فهم أي ملفوظ يعني القدرة

على إدراك المحتوى التواصلي لذلك الملفوظ، بالإضافة إلى القصد التداولي الخاص الذي يهدف إليه المتكلم.

وينضاف إلى هذه الفرضية الأساس في نظرية الأفعال اللغوية، فرضية أخرى هي أن الوحدة الأساس في التحليل ليست هي الكلمة معزولة عن سياقها، ولا هي الجملة باعتبارها بناء نظريا صوريا، وإنما هي الملفوظ منظورا إليه داخل السياق اللساني ومقامه التداولي.